

التأويل اللساني الكمي للفعل المضارع المجزوم

- قراءة فونولوجية في إعادة إنتاج الدرس الصّرفي العربي الجديد -

*Quantitative linguistic interpretation of the present majzoum verb
-A phonological reading of the reproduction in new morphological
Arabic lesson -*

محمد نجيب مغني صنديد

جامعة عين تموشنت (الجزائر) marni.sandid79@gmail.com

تاريخ النشر 2022/04/15	تاريخ القبول 2022/09/29	تاريخ الارسال 2021/08/01
Abstract	الملخص	
<p><i>Perhaps what distinguishes this modest research is a set of academic and scientific observations which give the linguist the opportunity to reconfigure the lesson of classical Arabic morphology, given the results of the lesson of modern linguistics, which found an outlet in the fields of exact sciences, allowing the interpretation of linguistic questions difficult to explain in anthropological fields, and not opposing the ancient Arabic linguistic approach in some of its historical stations on the other hand.</i></p> <p><i>And when the physics course ended with quantum philosophy, and the humanities benefited from it, the field of linguistics immediately</i></p>	<p>لعلّ ما يمتاز في هذا البحث المتواضع جملة من الملاحظات الأكاديمية العلمية التي تضع الباحث اللساني على إمكانيّة إعادة تشكيل الدرس الصّرفي العربي الكلاسيكي، وفق مخرجات الدرس اللساني الحديث، الذي وجد في الميادين العلميّة الدّقيقة منفذاً، يتيح له تفسير المستغلقات اللّغويّة التي استعصى تفسيرها في الميادين الأنتروبولوجيّة؛ ولا تعارض - من جانب آخر - والتناول اللّغوي العربي القديم في بعض محطّاته التّعاقبية.</p> <p>ولمّا انتهى الدرس الفيزيائي إلى فلسفة الكمّ، ونظراً لإفادته للعلوم الإنسانيّة، فإنّ إفادته لحقل اللسانيات أجلّ من نظيراتها حالاً، لقرّبها من العلوم الدّقيقة وتواشجها والدرس الرياضي، ممّا يعزّز كفاءتها في توظيف المقاربة الكميّة في تفسير المباحث اللّسانيّة؛ ومنها مباحث الدرس</p>	

<p><i>benefited, because of its proximity to the exact sciences and its compatibility with the mathematics lesson. , which enhances its effectiveness in employing the quantitative approach in the interpretation of linguistic studies, including surveys of modern Arabic courses, such as the eljazzm mechanism in Arabic.</i></p>	<p>العربي الحديث، ومن ذاك آلية الفعل المجزم في العربية.</p>
<p>Keywords :<i>linguistics; quantum physics; present verb; eljazzm; phonological interpretation</i></p>	<p>كلمات مفتاحية: لسانيات؛ فيزياء الكم؛ الفعل المضارع؛ الجزم؛ التّؤيل الفونولوجي.</p>

المؤلف المرسل: محمد نجيب مغني صنديد، الايميل: marni.sandid79@gmail.com

1. مقدمة:

أولى الدرس اللساني الكلاسيكي العناية بالمورفيم النحوي بشقيه: الحز من الأسماء والأفعال، والمقيد من حروف المعاني، فطغت عليها الوظيفية، التي تناولت المراتب النحوية والمواقع الإعرابية، وقد خصت المورفيمات الاسمية والفعلية، ومعاني المورفيمات الحرفية العاملة، إلا أنه لم يتجاوزها إلى العناصر الفونولوجية الدنيا، التي تقل عن نظيرتها. وعلى الرغم من تقادم الدرس في التيار اللساني الخليلي، إلا أنه لم يكن مفسراً للظواهر اللغوية وللمستعصيات النحوية، تفسيراً تفاعلياً بين عناصر المستويات اللسانية، فاقترنت مضانه البحثية في الدرس الصوتي على الجانب الفونيتيكي والدلالة الفونيمية بتصورهما الكلاسيكي، ومنها نظرية المحاكاة الطبيعية ولم يدمج في تفسير البنات اللسانية التي تزيد عنه كماً؛ وكانت هذه حاله إلى أن جاء ابن

جني(392هـ) رائد النظرية الفونولوجية العربية، الذي طعم الدرس اللساني ومنه التحوي بفلسفة الكم، بما هي عليه من التصور الفيزيائي المعاصر، إذ بنى نظريته الجديدة على رؤية علمية أكثر عمقاً وأقوى حجّة في التفسير اللساني- لاسيما الفونولوجي- في قراءه مغايرة للظواهر اللغوية العربية، وقد تبين من فلسفته هاته تعويله على العناصر اللسانية ومنها الفونولوجية، في معالجة المباحث التحوية واللغوية.

ولعلّ في هذا الارتباط الأثنوبولوجي الحضاري محاولة لإعادة ترتيب الدرس التحوي، وفق المقاربة

الفيزيائية الكمية، ومن منظور تلاقح العلوم بعضها ببعض، لاسيما وأنّ الظاهر على اللسانيات قربها من العلوم الدقيقة أكثر منها إلى العلوم الإنسانية، ممّا يفتح آفاقاً للدرس اللساني، لتجد متسعاً علمياً تحاول فيه تطويع المقاربات العلمية الدقيقة، لتكون أدوات تفسيرية للمستغلاقات البحثية من الدرس الكلاسيكي؛ وقد تبدو هذه المحاولة جريئة، ويحقّقها الخطر من كل جانب، إلا أنّها تمثل تواصلاً حضارياً لما قدّمه ابن جني بنظريته اللسانية في تفسير الظواهر اللغوية حينذاك؛ مما يهوّن على الباحث اللساني في هذا الشأن انتهاج هذه الفلسفة اللسانية، شريطة تطوير المقاربة الإجرائية، وتحيينها وفق متطلبات العلم الزاهنة.

هذا؛ وقد يكون المعول من هذه المقاربة الكمية البحث في المسائل التحوية التراثية، بما يعطي لها

تفسيراً أكثر دقّة وعمقاً، وأقوى حجّة ومنطقاً. ويخصّ ذلك العناصر اللسانية المتناهية كمّاً، وتستنتق مواطن الدلالة فيها وتفسّر الوظائف التحوية على غير ما كان تأويلها وتناولها في الدراسات الكلاسيكية وتفتح آفاقاً بحثية لسانية، وتجيب على إشكالات نحوية عالقة، وتصحّح تصوّرات لغوية ظنية، وتأنى عن الأحكام الفيلولوجية التي جعلت الدرس اللساني العربي القديم في العلوم الإنسانية المرافقة له، وتنفس المسوّغات المعيارية التي خرجت بالدرس اللساني من الأكاديمية العلمية إلى الضوابط المعيارية، وذلك في الفترة التي سلك فيها فنّ النحو مساره التعليمي.

ولعلّ من جمهرة المباحث التحوية القديمة باب حروف المعاني، الذي تُنوّل من جانبيين: الوظيفة

ومعاني الحروف، وقد عنيت بهذا مصنّفات نحوية عتيقة، لعلّ أهمّها "المغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، الموصوف مؤلّفه بالدقة والشمول؛ ممّا يعزّز العمل الأكاديمي في أن يكون مدوّنة بحثية في هذا الباب، ويتّخذ منهجه عمدة، اعتباراً من تأليفه للمادة التحوية، ليُتبع بالتأويل الفونولوجي الكمي، بما تحمل حروف المعاني من الخصائص الفيزيائية الكمية التي تخصّ النفس (الهواء)، والخصائص الحركية الميكانيكية التي تخصّ مخرج الفونيم وحركة اللسان، وأجزاء جهاز التصويت البشري المسؤولة عن النطق، وذلك في تركيبها الفونيمي والمقطعي السلولابي وفوق المقطعي من الأداءات النبرية، والمفصلية الصوتية، والطونيمية التنغيمية ونغمات

الموجة الكلامية، وقد تبين أنّها مواضع الدلالة، والبؤر التي تشع بها، المحدثه للوظيفة التحوّية، والمشاكله
للاتّساق التلقّطي للبنية اللسانية التركيبية أفقاً، والمنتجة للدوائر الدلالية المنسجمة شاقولاً...

ولا ريب في أن يجد الواقف على البحث غراباً في عقد الارتباط، بين حقل اللسانيات الذي عدّ
من جملة الإنسانية، وبين فيزياء الكمّ، لتكون خصائصه العلمية الدقيقة الصارمة منهجاً إجرائية، في تناول
الدّرس التحوّلي العربي؛ ممّا يحيل على السّؤال عن صحّة إسقاط المناهج العلمية الدقيقة على العلوم الإنسانية
ومن جهة، وعن درجة القرابة العلمية بين اللسانيات، وعلم الفيزياء عموماً، وفيزياء الكمّ خصوصاً، من جهة
أخرى.

ولما كان شأن فيزياء الكمّ أن تلغي فيزياء نيوتن، من حيث الفلسفة والمنهج، ومن حيث والتناول
والنتائج؛ فهل يكون هذه حال الدّرس اللساني الكميّ، في أن يغيّر من فلسفته ومنهجه وتناوله؟ وأن تلغي
النتائج اللسانية العربية الكلاسيكية، وتعوّضها بنتائج جديدة تكون من مخرجات لسانيات الكمّ؟.

هذا؛ وقد يبدو لمريدي الدّرس اللساني-بتصوّره الأثروبولوجي-تعارض بعض مضانه وخصوصية
مباحث اللغوية العربية؛ ممّا يزيد الإشكال العلمي في تلك الإسقاطات اللسانية الكمية على المادّة التحوّية
العربية، ذات الخصوصية الحرجة في عمومها، لاسيما لما تقترن بالمدونة التحوّية القرآنية.

وإن صحّت الفرضية في إن تراعي اللسانيات عامّةً ولسانيات الكمّ الخصوصية اللسانية العربية،
فإنّ السّؤال بعد ذلك عن درجة الكفاية العلمية التي تقدّمها المقاربة الكمية، من تحكّمها في المنهج اللساني
المتّبع في معالجة المادّة التحوّية، من طيب النتائج العلمية القويمة التي تخرج بها، وعن سعة المباحث التحوّية
التي تستجيب لهاته المقاربة.

2. تفسير آلية الحزم في اللسانيات العربية الكمية:

لا يبرح الحزم في التّصوّر التحوّلي معناه في المعجم اللّغوي إذ هو من دوال القطع والاقطاع¹، ممّا
يحيل على العمل التحوّلي من حزم المعنى، في عدم حدوث الأمر من صاحبه، فيوافق بذلك النّفي دلالة² إلاّ
أنّ النّفي متعلّق بحرف النّفي دون أثر نحوي في ذلك، من تغاير حركة الإعراب بأخر المضارع بينما يتعلّق
الحزم بالأثر الإعرابي الذي يترتّب بدخول الجازم على المضارع فيحزّمه، ويغيّر حركة إعرابه من علامات الرّفْع
إلى علامات الحزم، ويحيل أيضاً على الدلالة التحوّية التي تلحق المضارع حين حزمه³؛ وذلك أنّ العربية ترفع
المضارع حين خلّوه من ناصب أو جازم⁴ فتمكّن له لشبهته بالاسم في الإعراب، وقد أُعطي رتبة الرّفْع لما

قوي بهاته الشبهية⁵، فارتفع لخلوه من العامل النَّاصب أو الجازم، كارتفاع المبتدأ بالابتداء. ويكون عمل الجزم الذي تخلفه من أثر نحوي في فونيم الإعراب دليلاً فونولوجياً على معناه التحوي، الذي يطابق معناه اللغوي، من اقتطاع جزء من كم فونيم الإعراب. ينضاف إليه اقتطاع في عدد المقاطع الصوتية المشاكلة لصيغة المضارع بمختلف صيغه، واختزالها بدمج لبعض المقاطع المتجاورة، لاسيما المقطعان الأخيران الثاني والثالث في صيغة الثلاثي -بعده الأكثر دورانا في العربية- وهي في كلهما مفسرة بألية فونولوجية كمية، تتجاوز التفسير الصرفي الكلاسيكي، الذي يقف عند ميزان الصيغة الصرفية للمضارع، يصب اهتمامه على المورفيم الإعرابي الأخير من سكون أو حذف العلة أو نون الأمثلة الخمسة، الدل على المورفيمات الصرفية المقطعة في الميزان الصرفي، ولا يتجاوز هذا الحد اللغوي المعرفي، في حين أن التفسير للساني الكمي لجزم يسجل لذلك التغيرات في البنية المورفيمية لصيغ المضارع كلها، عجزها وحشوها وصدورها، بحسب ما يخلفه الجزم من أثر فونولوجي، باقتطاع فونيم الإعراب، واقتطاع للمقاطع الصوتية واختزالها، فيتغير الكم الكلي للصيغة بتغير الكم الأصغر من صائت الإعراب، إلى المقطع الصوتي الضام له⁶. وقد يمثل لهذا المرام تبيانه بصيغ المضارع المحتملة، والمسندة إلى الضمير المفرد الغائب⁷؛ وهي على النحو الآتي⁸:

1- الصحيح [الصحيح: Ø(ع)]؛ نحو⁹:

يَجْزُ (ج) "cvc-cv-cy" (1-1-3) ← لم يَجْزُ (ج) "cvc-cvc" (3-3).

2- المعتل [المعتل: ع(فVعVل)]¹¹:

1-2 / [المثال: ع(ف)]؛ نحو¹²:

يَقِي (ف) "cv-cv-cy" (1-1-1) ← لم يَقِي (ف) "cv-cvc" (3-1).

2-2 / [الأجوف: ع(ع)]؛ نحو¹³:

يَكُونُ "cv-cyy-cy" (1-2-1) ← لم يَكُونُ "cv-cyy-c" (4-1) ← لم يَكُنْ "cv-cvc" (3-1)

3-2 / [التأقص: ع(ل)]؛ نحو¹⁴:

يَبْ (قى) "cvc-cyy" (2-3) ← لم يَبْ (قى) "cvc-cy" (1-3).

4-2 / [اللفيف المقرون: ع(عLل)]¹⁵:

يُزْ (وي) "cvc-cyy" (2-3) ← لم يُزْ (و) "cvc-cy" (1-3).

5-2 / [اللفيف المفروق: ع(فLل)]؛ نحو¹⁶:

ي(قي) "cv-cv̄" (2-1) ← لم ي(ق) "cv-cv̄" (1-1).

ويتبين من هذا الجرد أنّ صيغة المضارع الثلاثي المجزوم بصيغته المتباينة التي لا يخرج نسيجها

المقطعي عمّا يلي:

- العلة: ع [و (V، اى) V ي] .

- مواضع العلة: ع [ع (ف) V ع (ع) V ع (ل)] .

ولما كان الفعل الثلاثي أكثر الأفعال العربية دوراناً، فإنه يفسّر آلية المضارع المجزوم الفونولوجية

الكمّية؛ وهي كما يلي¹⁷:

1/ الصّحيح ما خلا من صائت العلة، فلزم التّسيج المقطعي (3-3):

[الصّحيح: ∅(ع)] ≡ ["(3-3) cvc-cvc"]¹⁸.

2/ المثال ما حوى صائتي العلة فاءً: ع [ف (و، ي)] فلزم التّسيج المقطعي (3-1):

[المثال: ع (ف)] ≡ ["(3-1) cv-cvc"]¹⁹.

3/ الأجوف ما حوى (ا) المنقلبة عن صائتي العلة (وV) / ع [ع (و، ي)]²⁰ عيناً، فلزم التّسيج المقطعي (3-1)

[الأجوف: ع (ع)] ≡ ["(3-1) cv-cvc"]²¹.

4/ التّاقص ما حوى (ى) المنقلبة عن صائتي العلة لأمأ (وV ي) / ع [ع (و، ي)] فلزم التّسيج المقطعي (1-3)

[التّاقص: ع (ل)] ≡ ["(1-3) cvc-cv"]²².

5/ المقرون ما حوى صوائت العلة عيناً ولا ماً معاً / ع [ع (و، ي)] ع [ع (ى، ي)] فلزم التّسيج المقطعي (1-3):

[اللفيف المقرون: ع (ل ع ل)] ≡ ["(1-3) cvc-cv"]²³.

6/ المفروق ما حوى صوائت العلة فاءً ولا ماً / ع [ف (و، ي)] ل [ل (ى، ي)]، فلزم التّسيج المقطعي (1-1):

[اللفيف المفروق: ع (ف ل ل)] ≡ ["(1-1) cv-cv"]²⁴.

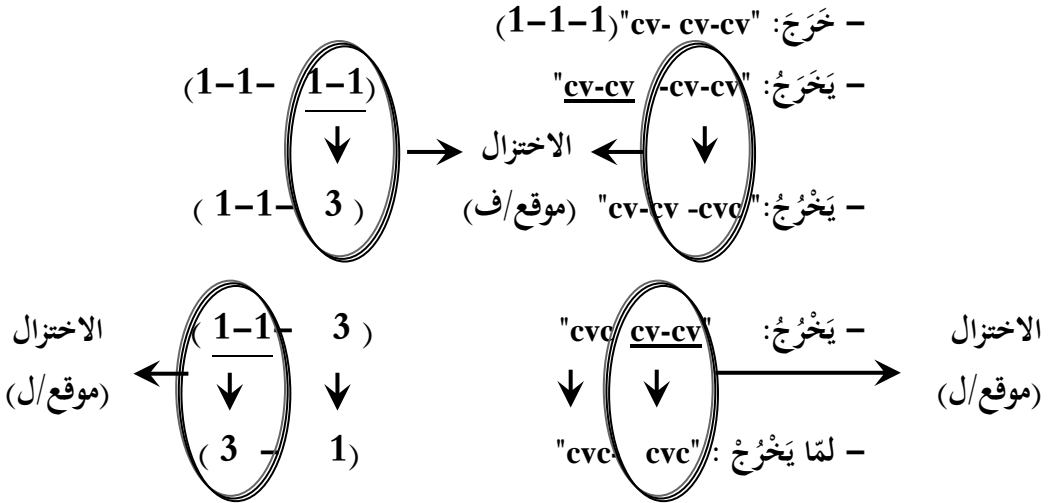
ولعلّ الظّاهر على وظيفة الجزم المورفولوجية أن تسقط مورفيم الإعراب بعدّه مورفيماً يؤدّي وظيفة

إعرابية، إلا أنّ وظيفته الفونولوجية تباين نظيرتها المورفولوجية، وذلك بما يسجّل على المضارع المجزوم في بنيته

الفونولوجية الفونيمية ومنها إلى المقطعية، إذ تبيّن مقابلة الاختزال المقطعي للجزم لذلك الذي يقع في أصل

وضع المضارع قبل الجزم؛ وهو المبيّن فيما يلي²⁵:

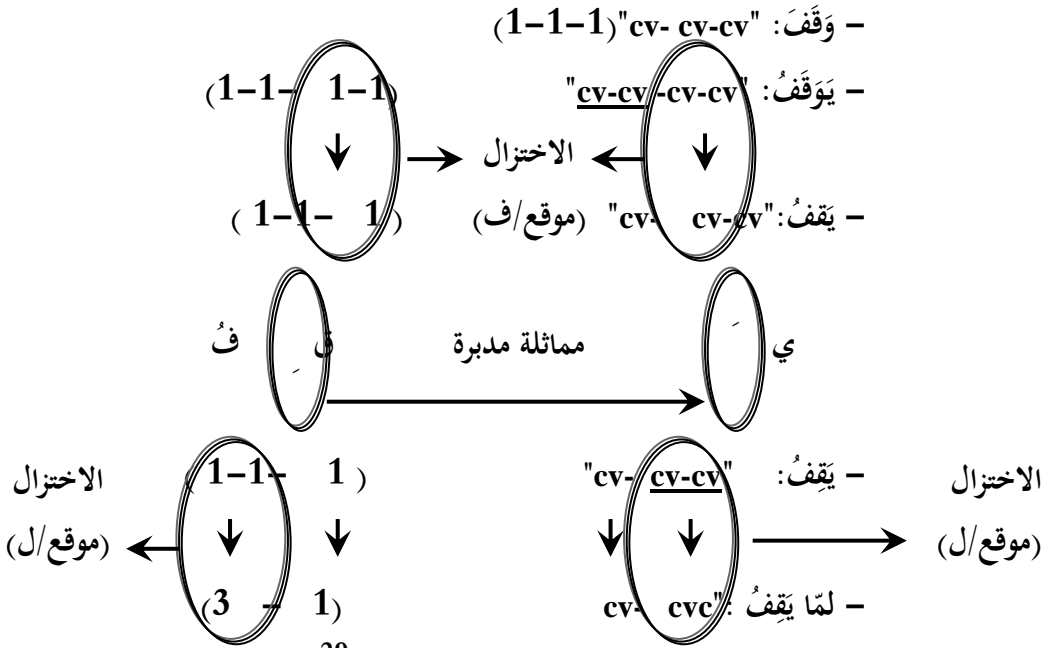
1.2 الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في الصّحيح المجزوم:



ولعلّ المفسّر لهاته الآلية الفونولوجية الكميّة في الاختزال الفونيمي والمقطعي، الذي يلحق صيغة

الماضي بعد دخول فونيمات المضارعة، أنّه لا تتوالى في العربية 04 مقاطع من نوع واحد، لاسيما (1) "cv"، إذ تلجأ إلى اختزال المقطعين الأولين في مقطع واحد، بحذف صائت المقطع الثاني، ولا يحذف من المقطع الأوّل، فيستحيل النطق بالسّاكن دون متحرّكه في صدر المفردة²⁶، وله ما يفسّره فونولوجياً إذ يكون الاختزال في العربية عند طربي المضارع (م:1ف)+(م:2ل)²⁷، فهو متحقّق بالتّصريف في صدره وهو موضع فاء الفعل، وبدخول مورفيم الإعراب عليه في عجزه وهو موضع لامه، في حين أنّه يسلم مقطع الحشو من الاختزال، وهو الملاحظ ظاهرة في اللّيف المجزوم بنوعيه، أو في المسند إلى صيغة الأمر.

2.2 الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في المثال المجزوم²⁸:



يقتطع الجزم صائت الإعراب القصير من المقطع الأخير²⁹ للمثال في اختزال فونيمي كمي

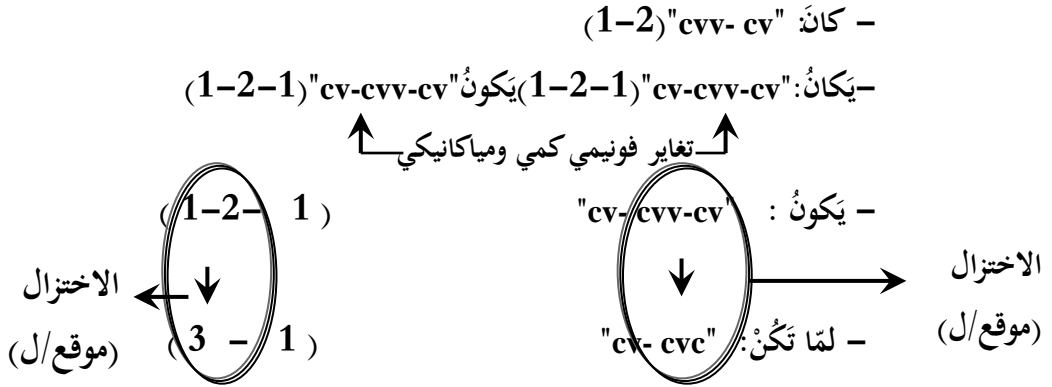
ومقطعي زيادة على الاختزال المقطعي بحذف المقطع الثاني، وهو موقع الفاء من المثال، ويفسّر هذا الاختزال الأخير بالمباينة الفونولوجية الصّديّة، بين فونيم الياء ذي الخصائص الفيزيائية الكميّة الأخفّ والأضعف، والخصائص الميكانيكية الحركية المتقدّمة باعتبار مستوى عضو اللسان، وبين فونيم الواو ذي الخصائص الفيزيائية الكميّة الأثقل والأقوى والخصائص الحركية المتأخّرة في مستوى اللسان، ويخصّ هذا المثال الواوي، إذ لا يقع الاختزال المقطعي في المثال اليائي. وبعد الاختزال المقطعي في موضع الفاء، تجتذب الياء الصّامتة حركة العين إليها في مماثلة مدبرة: "assimilation

regressive" وهي التي ما تزال تحافظ على بعض الخصائص الفيزيائية الكميّة والميكانيكية الحركية

لنظيرتها الياء الصّائتة، فتحولها من الفتح إلى الكسر، بتغاير فيزيائي كمي باعتبار النفس

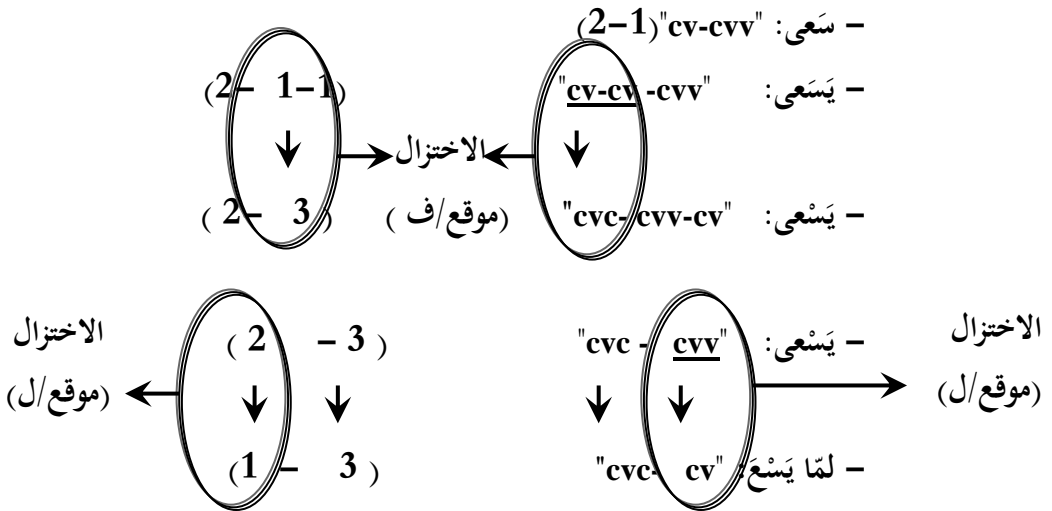
المتدفق، وميكانيكي حركي يخصّ عضو اللسان.

3.2 الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في الأجوف المجزوم:



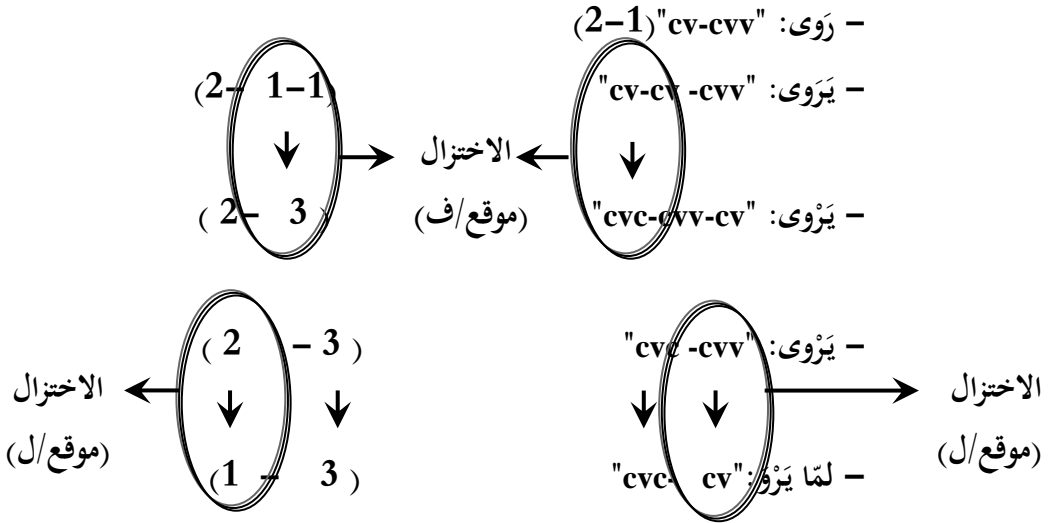
يقتطع الجزم صائت الإعراب القصير من المقطع الأخير³⁰، ويختزل الكمّ الفونيمي الطويل من الواو الصائتة في الضمّ القصير، ويكون ذلك في المقطعين الثاني والثالث من الأجوف، في حين أنه لا يقع الاختزال الفونيمي الكمي ولا المقطعي في صدر الأجوف، وإتّما يكون تغير في الخصائص الفيزيائية الكميّة والميكانيكية المخرجة من الفتح الطويل إلى الضمّ الطويل، ويبقى المقطع الأول على حاله حين دخول فونيم المضارعة الواو عليها.

4.2 الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في الناقص المجزوم:



يقتطع الجزم من صائت الإعراب الطويل من المقطع الأخير من الفعل الناقص³¹، ليصيرَه إلى نظيره القصير وهو بعضه، سواء أكان الناقص واوياً أو يائياً، وهذا زيادةً على الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في المقطعين الأولين ليكونا مقطعا واحداً من النوع الثالث: "cvc" بحذف صائت المقطع الثاني.

5.2 الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في اللّيف المقرون المجزوم³²:



وغير بعيد عن هذا تفسير تأويل الناقص للشبهية المقطعية بينهما في صيغتي الماضي والمضارع؛ مما يجعل اقتطاع الجزم في صائت الإعراب الطويل من المقطع الأخير من الفعل اللّيف المقرون، ويختزل في بعضه القصير، يضاف إلى الاختزال الفونيمي الكمي والمقطعي في صدر القرون من المقطعين الأولين، ليكونا مقطعا واحداً من النوع الثالث(3): "cvc" وذلك بحذف صائت مقطعه الثاني.

وقد يعدّ الصّحيح الجزوم مرجعيًا في بابه لتفسير آليّة الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع

السّولابي، بالنّظر إلى التقسيم المقطعي للصّحيح والمثال والأجوف والتّاقص واللّيفين؛ وهو فيما يلي³⁴:

1/ يقع الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع السّولابي، في موضع العلة من فاء المثال ع(ف) وحدها³⁵:

.["cvc-cv"(3-1)] ← ["cvc-cvc"(3-3)]

2/ يقع الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع السّولابي، في موضع العلة من عين الأجوف: ع(ع) ويؤثّر ذلك

في فاء الفعل، فتكون معنيّة بالاختزال والاقترع:

.["cvc-cv"(3-1)] ← ["cvc-cvc"(3-3)]

3/ يقع الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع السّولابي، في موضع العلة من لام التّاقص ع(ل) ويؤثّر ذلك في

عين الفعل، فتكون معنيّة بالاختزال والاقترع:

.["cvc-cv"(1-3)] ← ["cvc-cvc"(3-3)]

4/ يقع الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع السّولابي، في موضع العلة من عين المقرون ولامه ع(ع،ل)،

فتكونا معنيّتين بالاختزال والاقترع:

.["cvc-cv"(1-3)] ← ["cvc-cvc"(3-3)]

5/ يقع الاختزال الفونيمي الكميّ والاقترع السّولابي، في موضع العلة من فاء المفروق ولامه ع(ف،ل)،

فيجمع بحالي المثال والتّاقص في الاختزال والاقترع:

.["cvc-cv"(1-1)] ← ["cvc-cvc"(3-3)]

فإن كان المضارع مرفوعاً، وحلية رفعه الضّمّ القصير الظّاهر، قابله الجزم باقترع الحركة القصيرة

فتكون سكوناً لقلّة الكمّ التّفسي فيها، أو تكون حلية الإعراب الضّمّ المقدّر على حرف العلة-وهي فونيم

طويل-ويخصّ هذا الفعل التّاقص أو اللّيف، فيقتطع منه الجزم كمّاً نفسياً معتبراً من فونيمه الطّويل، فيصير

إلى نظيره القصير، ليكون دالاً على الطّويل، أو أن تكون حلية الرّفْع نوناً ثابتةً في الأمثلة الخمسة؛ وقد

انمازت النّون بالخصائص الفيزيائيّة الكميّة، تتعلّق بصفات فونيم النّون الفونيتيكيّة، من حيث الغنة والميوعة

والدّلاقة، وهي صفات قوّة صوتيّة، وخواصّ نصاعة فونيميّة، والخصائص الحركيّة الميكانيكيّة من حيث المخرج

الصّوتي للنّون، وهي في مجموعها صفات ترشّح النّون أن تضاهي الصّوائت في نصاعتها، حتّى كانت أشباه

الصّوائت "les semi-voyelles" في الخصائص الفيزيائيّة الكميّة³⁶، إذ تعتلي قمم المطياف الصّوتي³⁷.

فلما قويت بمثل ما قويت به الصّوائت من خصائص فونولوجيّة، كانت حليّة للإعراب في الأمثلة الخمسة، كما كانت الصّوائت القصيرة حليّة ظاهرةً في المضارع المرفوع والمنصوب، وكذا الصّوائت القصيرة المقدّرة على حرف العلة الأخير في حال المضارع الناقص أو اللّفيف³⁸. وكذا كانت الصّوائت الطويلة حروفاً للإعراب في الأسماء الستّة³⁹.

ولعلّ ممّا يعوّل عليه في باب الجزم، هو أن يصحّ مفهوماً نحوياً سائداً كلاسيكياً تواتره الدّارسون عن النّحاة، إلاّ أنّه قد تقادم به الزمن، ولم يعد سيستجيب للمعايير العلميّة الفيزيائيّة الكميّة، ونظيراتها اللّسانيّة الفونولوجيّة؛ من ذلك: استحالة تقدير الضّمّ القصير (الضّمّة المقدّرة) على الضّمّ الطويل (الواو المدّيّة) في النّاقص الواوي، إذ تبيّن من الكمّ الفونولوجي للواو المدّيّة أنّها تحوي الضّمّ القصير، إذ يعدّ بعضها. ويؤكّد هذا التّقسيم المقطعي السّلولابي "la division syllabique":

يد/عو: "cvc-cvv" (2-3) ← لّمّا يد/ع: "cvc-cv" (1-3)

وكذلك الأمر في استحالة تقدير الضّمّ على النّاقص أو اللّفيف اليائين، للفروق الخلافيّة الكبيرة بين الضّمّ والكسر بنوعيه القصير والطّويل؛ وهي فروق فيزيائيّة كميّة تبيّن قوّة الضّمّ وثقله، وضعف الكسر وخفّته، وفروق حركيّة ميكانيكيّة، تبيّن حركة عضو اللّسان في حال الضّمّ المتأخّر والمستعلي، وفي حال الكسر المتقدّم والمستفل. ولما تباينت الفروق تبايناً واسعاً استحال الجمع بينهما في أصل الوضع؛ وأما ما كان من تقدير الضّمّ على الياء المدّيّة في المضارع النّاقص واللّفيف، فقد يقرأ على تقدير المورفيم الإعرابي لا الفونيم، لاستحالة الجمع بين التّقيضين الفونولوجيين، لاسيما إن تقدّم الكسر على الضّمّ وإن قدره النّحاة على التّقل [يرومي "cvc-cv-cv" (1-1-3)] إلاّ أنّه يخالف نظائره من صيغ المضارع النّاقص واللّفيف في تقسيمه السّلولابي (2-3) "cvc-cvv" على أن تكون الياء المدّيّة الصّائتة الطويلة فلا يقبل الضّمّ، دون غيرها من الصّائتة التي تقبل الضّمّ، وعند ذلك يقع الخلط بين الياءين، فيتوهم تقدير الضّمّ على الياء المدّيّة.

3. نتائج عامة :

لقد خلصت نتائج هذا البحث المتواضع إلى تخريجات فونولوجية لمباحث الجزم في العربية، وفق التصور الفيزيائي الكمي، فكانت على غير التناول التحوي الكلاسيكي، الذي لا يعالج إلا المادة المورفيمية التحوية، في حين أنّ المقاربة اللسانية الكمية تعني بما يقل عن المورفيمات التحوية كماً، وتجاوزها إلى المادة الفونولوجية، بما تحوي من عناصر فونيمية، ومقطعية سولاوية، ومن أدوات مفصلية صوتية، وطونيمية تنغيمية، والموجة الكلامية، وهي في كلها تحمل خصائص فيزيائية كمية وميكانيكية مخرجة، تشير إلى مواطن السرّ في بنية حرف المعنى، وتحيل على مواقع الدلالة الفونولوجية، وتفسّر وظيفته الفونولوجية الخفية التي تسوّغ نظيرتها التحوية الظاهرة.

هذا؛ وإنّ المأمول من تناول المباحث التحوية العربية بالمنهج اللساني الكمي، أن يضع الباحث على تصور لساني جديد، يعالج المادة اللغوية العربية القديمة، بغير التصور الكلاسيكي التمطي الذي عجز عن تفسير المستغلقات التحوية تفسيراً علمياً دقيقاً، يستجيب لضوابط المنطق العلمي القويم في أحايين كثيرة؛ ممّا يؤهل المقاربة اللسانية الكمية أن تفتح آفاق النظرية اللسانية المعاصرة، التي تحاول أن تحيّن ذلك الزكام اللساني التراثي الثرّ. وقد تينع ثمار نتائجها كأن يكون من ضمنها ما يلي:

1/ لقد فرضت النظرية اللسانية الحديثة منطقتها، في أن تجد فضاءات علمية تعينها على تفسير الظواهر اللغوية العالقة والمستغلقة، أو أن تعيد ترتيب الدرس اللساني وفق مقاربات علمية جديدة، قد لا تكون من الحقل الأنثروبولوجي ذاته، فتجاوزه إلى حقل آخر من العلوم الدقيقة، ومنها المقاربة الفيزيائية الكمية.

2/ قد يجد الباحث اللساني في المقاربة اللسانية الكمية، ما يفتح باب القراءات اللسانية الجديدة للدرس التحوي الكلاسيكي، فهو من كثرة المصنفات التحوية القديمة، إلا أنه لا يبرح تياره التفسيري بنمطية منهجية تقادم بها الزمن وتجاوزها المنهج العلمي القويم.

3/ لعلّ ما يميّز المقاربة اللسانية الكمية في تناول الدرس التحوي القديم، توظيف المنهج العلمي الصّارم، الذي تسير في مساقه العلوم الدقيقة.

4/ إنّ ممّا يعوّل عليه في سلوك المقاربة اللسانية الكمية منهجاً علمياً دقيقاً، أنّها تفسّر المستغلقات التحوية القديمة، وتقف على دقائق المباحث اللغوية الكلاسيكية، وتحاول الإجابة على الإشكالات اللسانية العالقة.

- 5/ قد يفتح المقاربة اللسانية الكميّة للدّرس النّحوي مجالاً رحباً، في محاولة بناء تصوّرات نظريّة لسانيّة عربيّة أصيلة فتكون تواملاً حضارياً للتّراث اللّسانيّ العربيّ، وقرّاءات جديدة في المادّة النّحويّة، لاسيما وأنّها تحوي المدوّنة القرآنيّة المثاليّة.
- 6/ قد لا يجد المنشغل باللّسانيات ذلك التّناطح العلميّ الأثروبولوجي، بين المقاربة الكميّة بعدّها مقارنة إجرائيّة، وقرّاءة جديدة في إعادة ترتيب الدّرس النّحوي، وفق مخرجات اللّسانيات الحديثة، وبين النّظرية اللّسانيّة التي دعا إليها ابن جنّي، في تفسير مباحث النّحو العربيّ بالأدوات الفونولوجيّة.
- 7/ قد يقف الباحث اللّساني على تمكين المقاربة اللّسانيّة الكميّة من جعل الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث منفتحاً على آفاق علميّة، على غير التّناول اللّسانيّ البينيّ المعهود، من استعانة اللّسانيات بأدوات العلوم الأخرى، في تفسير الظواهر اللّغويّة، وإنّما يكون بتطويع فلسفة العلوم الدّقيقة ومناهجها في التّناول والدراسة.
- 8/ لا تتعارض مباحث الدّرس اللّغويّ الكلاسيكي، وما تقدّم المقاربة اللّسانيّة الكميّة من قرّاءات تفسيريّة علميّة للمادّة النّحويّة ذاتها، إلّا أنّ تناولها البحثي لم يكن كما كان عليه من قبل، لما فيه من صبغة الدّقة العلميّة التي تفرّض منهجها الأكاديمي الصّارم.

4. مكتبة البحث :

- ابن جنّي أبو الفتح عثمان -1966- "الخصائص" تحقيق: محمّد علي النّجّار - المكتبة العلميّة - (د/ط).
- ابن جنّي أبو الفتح عثمان -2007- "سرّ صناعة الإعراب" تحقيق: محمّد حسن إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة عامر - لبنان - بيروت - دار الكتب العلميّة - ط2.
- ابن جنّي أبو الفتح عثمان -1999- "المنصف لكتاب التّصريف" تحقيق: محمّد عبد القادر أحمد عطا - لبنان - بيروت - دار الكتب العلميّة.
- ابن السراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل -1999- "الأصول في النّحو" تحقيق: عبد الحسين الفتلي - لبنان - بيروت - مؤسسة الرسالة - ط4.
- ابن عقيل بهاء الدّين عبد الله -1999- "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد - مصر - القاهرة - مكتبة دار التراث - ط2.
- ابن فارس أبو الحسين أحمد أبو الحسين زكريا -1979- "مقاييس اللّغة" تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون - بيروت - دار الفكر - (د/ط).

- ابن مالك جمال الدّين محمّد بن عبد الله -1998- "شرح التّسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد "تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد علي - مصر - القاهرة- المكتبة التوفيقية- (د/ط).
- ابن محمود محمّد بن عبد الله -2005- "الكفاية في النّحو" تحقيق: محمّد يحيى جاد الله الجعبري- لبنان- بيروت- ط1.
- ابن هشام الأنصاري-1966- "أوضاع المسالك" تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط5.
- ابن هشام الأنصاري-1988- "شرح شذور الدّهب" تحقيق: محيي الدّين عبد الحميد- لبنان- بيروت- صيدا- المكتبة العصرية- (د/ط).
- إبراهيم أنيس-1971- "الأصوات اللّغوية" مصر- القاهرة- المكتبة الأنجلو مصريّة- ط4.
- الإستراباذي رضي الدّين محمّد بن الحسن -2005- "شرح شافية ابن حاجب" مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادى- تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّرفاز ومحمّد محيي الدين عبد الحميد- لبنان- بيروت- دار إحياء التّراث العربي- ط1.
- الأشمّوني أبو الحسن علي نور الدّين بن محمّد بن عيسى -1968- "شرح الأشمّوني لألفية ابن مالك "تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد- مصر- القاهرة- المكتبة الأزهرية للتّراث- (د/ط).
- الأنباري كمال الدّين أبو البركات -1998- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيّين" تحقيق: إميل بديع يعقوب- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1.
- الحملاوي أحمد -2001- "شذا العرف في فنّ الصّرف" تحقيق: مصطفى أحمد عبد العليم- المملكة العربية السّعودية- الرّياض- مكتبة المعارف- ط1.
- الشّاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى -2021- "المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية" تحقيق: محمّد السيّد عثمان- لبنان- بيروت- دار الكتب العلميّة- ط1.
- شاهين عبد الصّبور-1980- "المنهج الصّوتي في البنية العربيّة" لبنان- بيروت- مؤسّسة الرّسالة- ط1.

الهوامش:

- 1- ينظر: ابن فارس: "مقاييس اللّغة" مادّة (ج ز م).
- 2- ينظر: ابن مالك: "شرح التّسهيل" 428/3 وما بعدها.
- 3- ينظر: ابن هشام: "أوضح المسالك" 28/1.
- 4- ينظر: ابن هشام: "شرح شذور الدّهب" 202.
- 5- ينظر: ابن السّراج: "الأصول في النّحو" 39/1.
- 6- ينظر: عبد الصّبور شاهين (2010): "المنهج الصّوتي في البنية العربية" لبنان-بيروت - مؤسّسة الرّسالة - ط 1- 1980م - ص 82 وما بعدها.
- 7- ينظر: الأشموني: "شرح الأشموني على الألفيّة" 110/1.
- 8- الرّموز المفاتيح:
- Ø علامة الخلو.
- أنواع المقاطع الصّوتية المرصودة: * (1) (صح): "cv" * (2) (ص ح ح): "cvv" (3) * (ص ح ص): "cvc".
- (ع) العلة.
- V: أو للفصل المنطقيّة.
- A: و للوصل المنطقيّة.
- ع(): موضع العلة.
- (ف ع ل) أحرف المضارع الثلاثي.
- 9- ينظر: الإستراباذي: "شرح الشّافية" 82/1 وما بعدها.
- 10- يقع التّغيير على الصّائت المسطرّ
- 11- ينظر: الحملاوي: "شذا العرف" 25.
- 12- ينظر: العيني: "ملاح الألواح" 336 وما بعدها
- 13- ينظر: المصدر نفسه-344 وما بعدها.
- 14- ينظر: المصدر نفسه-375 وما بعدها.
- 15- ينظر: المصدر نفسه-401 وما بعدها.
- 16- ينظر: الحملاوي: "شذا العرف" 25.
- 17- ينظر: الحملاوي: "شذا العرف" 19.

- 18- ينظر: الإسترايادي: "شرح الشافية" 82/1 وما بعدها.
- 19- ينظر: العيني: "ملاح الألواح" 336 وما بعدها
- 20- ينظر: ابن جي: المصدر نفسه - ص: 307/2 وبعدها
- 21- ينظر: المصدر نفسه - 344 وما بعدها.
- 22- ينظر: المصدر نفسه - 375 وما بعدها.
- 23- ينظر: المصدر نفسه - 401 وما بعدها.
- 24- ينظر: الحملاوي: "شذا العرف" 25.
- 25- ينظر: محمد نجيب مغني صنديد: "نظرية التفسير الصوتي في القرآن الكريم" 182.
- 26- ينظر: الإسترايادي: "شرح الشافية" 366/2.
- 27- م1: موضع الاختزال 1 في الفاء، م2 موضع الاختزال 2 في موضع اللام.
- 28- ينظر: ابن محمود: "الكفاية في النحو" - 111 وما بعدها.
- 29- ينظر: الصبان: "حاشية الصبان على الأشموني" 141/1.
- 30- ينظر: الشاطبي: "المقاصد الشافية" 319/1.
- 31- ينظر: المصدر نفسه والصفحة.
- 32- ينظر: صالح سليم الفاخري: "علم التصريف العربي" ج1-140 وما بعدها.
- 33- ينظر: المرجع نفسه والصفحة.
- 34- ينظر: ابن جي: "المنصف في شرح التصريف" 222 وما بعدها.
- 35- ينظر: ابن عقيل: "شرح ابن عقيل" 84/1 و85.
- 36- ينظر: ابن جي: "سر صناعة الإعراب" 109/1.
- 37- ينظر: إبراهيم أنيس: "الأصوات اللغوية" - ص: 161.
- 38- ينظر: ابن عقيل: "شرح ابن عقيل" 43/1.
- 39- ينظر: الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" 24/1.